

النشرة اليوهية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

23 حزيران (يونيو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



🗖 مصر خسرت 125 مليار جنيه بسبب "كورونا"

مستهدفة في العام المالي المقبل قبل الجائحة إلى 1200 تريليون بنسبة 6.8 بالمئة، وزيادة العجز الكلي من 6.3 إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الفائض الأولي من 20% حتى 6.7، وفي حالة استمرار الوباء حتى نهاية عام 2020، وفي حالة استمرار الوباء حتى نهاية عام 2020، ومن ثم زيادة الأعباء والصدمات على بنود الإيرادات، ستنخفض الإيرادات العامة من 1288 تريليون جنيه إلى 1148 تريليونا بنسبة 11.5 بالمئة، ويرتفع العجز الكلي إلى 8.4%، وتحقيق عجز أولي بنسبة %0.1 تريليون جنيه إلى 1108 تريليونان، بنسبة %1.1 ويرتفع العجز الكلي إلى %1.0، والعجز الأولي 7.7 في المئة". المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

■ Egypt Lost 125 Billion Pounds Because of "Corona"

The Egyptian Minister of Finance Mohamed Maait revealed the great impact of the Corona pandemic on both sides of revenues and expenditures, pointing out that "the Corona pandemic has eaten 125 billion pounds of expected revenues for the Egyptian budget in the current fiscal year," noting that "handing over the general budget to Parliament has a constitutional date, as the budget is prepared from December to February of the following year, therefore any delay in delivery will have major constitutional repercussions.

Maait stressed that "the government assumed three scenarios for the targets of the budget for the new fiscal year, in light of accurate analyzes to assess the negative effects of the Corona crisis on the budget, as it is expected that public revenues will كشف وزير المالية المصري محمد معيط، عن التأثير الكبير لجائحة كورونا على جانبي الإيرادات والمصروفات، لافتا إلى أنّ "جائحة كورونا أكلت 125 مليار جنيه من الإيرادات المتوقعة للميزانية المصرية في العام المالي الحالي"، مشيراً إلى أنّ "تسليم الموازنة العامة للبرلمان له موعد دستوري، حيث يتم إعداد الموازنة من ديسمبر وحتى فبراير من العام التالي، وبالتالي فإن أي تأخير للتسليم سيكون له تداعيات دستورية كبيرة".

وأكد أنّ "الحكومة افترضت ثلاثة سيناريوهات لمستهدفات موازنة العام المالي الجديد، على ضوء التحليلات الدقيقة لتقييم التأثيرات السلبية لأزمة كورونا على الموازنة، حيث أنّه من المتوقع انخفاض الإيرادات العامة من 1.288 تريليون جنيه التي كانت

drop from 1.288 trillion pounds that were targeted in the next fiscal year before the pandemic to 1200 trillion by 6.8, in addition to the increase in the total deficit from 6.3 to 7.5% of the gross domestic product, the initial surplus decreased from 2% to 0.7%, and in case the epidemic continues until the end of 2020, this will increase the burdens and shocks on the income items, and the general revenues will decrease from 1288 trillion pounds to 1148 trillion by 11.5 percent, and the total deficit rises to 8.4%, and achieving an initial deficit of 0.1%, and if the pandemic extends until June 2021, public revenues will decrease from 1288 trillion pounds to 1108 trillion, by 14.1%, and the total deficit rises to 0.9%, and the deficit The initial 0.7 percent."

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

نهو إيرادات الصندوق السيادى البحريني

نمت إيرادات الصندوق السيادي البحريني، من 5.6 إلى 2.1 مليار دولار (2.1 إلى 2.3 مليار دينار)، كما بلغت أصول الصندوق الذي تمثله شركة ممتلكات (7.1 مليار دولار (7.1 مليار دينار)، وأعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، النتائج المالية المؤحدة للعام الماضي، والتي تعكس الأداء المالي والتشغيلي القوي لعام آخر لمجموعة شركات

وارتفع الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 211 في المئة، ليصل إلى 125 مليون دينار بحريني (332.4 مليون دولار)، وذلك مقارنة بما قيمته 40.2 مليون دينار بحريني (106.9 مليون دولار) خلال العام 2018. ونمت الإيرادات نتيجة لتركيز المجموعة على تعزيز الإيرادات وإدارة التكاليف، والتي ساهمت بدورها في تحقيق

which in turn, contributed to the increase in the Group's revenue by 11 percent, which amounted to 2.3 billion Bahraini dinars (\$6.1 billion) compared to 2.1 billion Bahraini dinars (\$5.6 billion) during 2018. The total value of property assets during the year 2019 amounted to 7.1 billion dinars (\$18.9 billion).

In this context, Sheikh Khalid bin Abdullah Al Khalifa, Deputy Prime Minister and Chairman of the Board of Directors of Mumtalakat, pointed out that "despite global and regional economic challenges, the financial results of Mumtalakat reflect the flexibility and success of its strategy in adapting with the economic fluctuations."

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)



زيادة في إيرادات المجموعة بنسبة 11 في المئة، والتي بلغت 2.3 مليار دينار بحريني (6.1 مليار دولار) مقارنة بـ2.1 مليار دينار بحريني (5.6 مليار دولار) خلال العام 2018. وبلغت القيمة الإجمالية لأصول ممتلكات خلال العام 2019 ما قدره 7.1 مليار دينار (18.9 مليار دولار).

وفي هذا الإطار لفت الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة

شركة ممتلكات، إلى أنّه "على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، إلا أن النتائج المالية لممتلكات تعكس مرونة ونجاح استراتيجيتها في التأقلم مع النقلبات الاقتصادية".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

Growth of Bahraini Sovereign Fund Revenues

The revenues of the Bahraini sovereign fund grew from 5.6 to 6.1 billion dollars (2.1 to 2.3 billion dinars), and the assets of the fund represented by Mumtalakat Company amounted to 18.9 billion (7.1 billion dinars). Bahrain Mumtalakat Holding Company (Mumtalakat), the sovereign wealth fund of the Kingdom of Bahrain, announced the consolidated financial results for the past year, which reflect the strong financial and operating performance of another year for the Mumtalakat group of companies.

The operating income of the group increased by 211 percent, to BD 125 million (\$332.4 million), compared to BD 40.2 million (\$106.9 million) during 2018. The revenue grew as a result of the Group's focus on revenue enhancement and cost management,

ارتفاع إجوالي الدين العام الأردني 4.6 في الوئة

ارتفع إجمالي الدين العام الأردني خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي، زيادة بنسبة 46.0 في المئة إلى 31.39 مليار دينار (44.2 مليار دولار) مقارنة مع 30.07 مليار دينار في نهاية و2019. وأظهرت احصاءات وزارة المالية الأردنية، بلوغ الدين الداخلي في نهاية نيمان (ابريل) الماضي 18.93 مليار دينار، في حين بلغ الدين الخارجي 12.4 مليار دينار.

وبلغت الإيرادات المحلية لنهاية نيسان الماضي

9.1 مليار دينار، بانخفاض مقداره 569 مليون دينار مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين بلغ إجمالي الإنفاق حتى نيسان الماضي 7.2 مليار دينار، أي بانخفاض قيمته 157 مليون دينار.



وارتفع عجز الموازنة الكلي إلى نحو 695 مليون دينار حتى نيسان الماضي، مقارنة مع 304 ملايين دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين بلغ عجز الموازنة قبل المنح الخارجية نحو 800 مليون دينار مقابل 377 مليون دينار خلال ذات الفترة.

وبين التقرير ان انخفاض الإيرادات المحلية خلال الشهور الاربعة الاولى من العام الحالي والبالغ حوالي 569 مليون دينار، كان نتيجة

الإغلاق الذي حدث للاقتصاد الأردني بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد، ما ساهم في ارتفاع مستويات عجز الموازنة.

المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرّف)

Jordan's Total Public Debt Rose by 4.6 percent

The total Jordanian public debt increased during the first four months of this year, representing an increase of 4.6 percent to 31.39 billion dinars (\$44.2 billion) compared to 30.07 billion dinars at the end of 2019. Statistics of the Jordanian Ministry of Finance showed that domestic debt reached the end of April The past was 18.93 billion dinars, while the external debt was 12.4 billion dinars.

Local revenue for the end of last April was 9.1 billion dinars, a decrease of 569 million dinars, compared to the same period last year, while total spending until last April was 7.2 billion dinars, a decrease of 157 million dinars.

The total budget deficit increased to about 695 million

dinars until last April, compared to 304 million dinars during the same period last year, while the budget deficit before external grants amounted to about 800 million dinars compared to 377 million dinars during the same period.

The report indicated that the decrease in local revenues during the first four months of this year, which amounted to about 569 million dinars, was the result of the closure that occurred to the Jordanian economy due to the emerging crisis of the Coronavirus, which contributed to the high levels of the budget deficit.

Source (Al-Dustour Newspaper-Jordan, Edited)

الكويت الخاوسة خليجيا كأفضل بيئة داعوة للوشاريع الناشئة

العالمي كأفضل بلد لاحتضان المشاريع الناشئة، تلتها المملكة المتحدة، ثم كندا، وألمانيا، وهولندا، وأستراليا، بالإضافة إلى سويسرا وإسبانيا والسويد وإستونيا.

وتعتمد المنصة على تقييم الدول في التصنيف وفقاً لقياس عدد من العوامل، منها بيئة الأعمال وعدد المشاريع الناشئة، بالإضافة إلى جودة المنتجات التي تقدمها هذه المشاريع. وخلال تصنيف هذا العام، جمعت المنصة إجابات

حلّت دولة الكويت في المرتبة 92 عالمياً والخامسة خليجياً في قائمة أفضل 100 بلد في العالم من حيث توافر البيئة الملائمة للمشاريع الناشئة «Start-up»، والصادرة عن منصة «startupBlink» السوبسرية.

ويحسب التصنيف، تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الخليجية بعد حلولها في المرتبة 43 عالمياً، تلتها البحرين في المركز 75، وقطر في المرتبة 84، ثم السعودية التي

كشف تقرير صادر عن "بنك أوف أميركا"، عن ضخ الحكومات والبنوك المركزية 18.4 تريليون

دولار حتى الآن لإنقاذ الاقتصادات العالمية وأسواق

وهو ما يعادل نحو 21 في المئة من إجمالي الناتج

وبحسب البيانات فإن معظم حزم الإنقاذ التي

المحلى العالمي أو حجم الاقتصاد العالمي.

سجلت حضورها في المركز 88 عالمياً.

من ناحية أخرى، تربّعت الولايات المتحدة الأميركية على عرش التصنيف

لأكثر من 50 ألف مشارك يعملون ضمن هذا القطاع. المصدر (صحيفة الراية الكوبتية، بتصرّف)

■ Kuwait is the 5th Gulf State as the "Best Supportive Environment for Startups"

The State of Kuwait ranked 92 globally and fifth in the Gulf in the list of the best 100 countries in the world in terms of the availability of a suitable environment for emerging projects "Start-up", issued by the "startupBlink" Swiss platform.

According to the classification, the United Arab Emirates topped the list of Gulf countries after ranking 43 globally, followed by Bahrain in the 75th place, Qatar in 84th, then Saudi Arabia, which ranked in the 88th globally.

On the other hand, the United States of America topped the world rankings as the best country to embrace startups, followed by the United Kingdom, Canada, Germany, the Netherlands and Australia, in addition to Switzerland, Spain, Sweden and Estonia.

The platform depends on the countries' evaluation in the classification according to measuring a number of factors, including the business environment and the number of emerging projects, in addition to the quality of the products offered by these projects. During this year's ranking, the platform collected answers to more than 50,000 participants working in this sector.

Source (Al-Raya Newspaper-Kuwait, Edited)

"كورونا لهركزية العالوية لهواجهة "كورونا" العركزية العالوية لهواجهة "كورونا" 18.4~lacksquare

الذي نفذته البنوك المركزية في أسواق المال والمصارف التجاربة 7.9 تريليونات دولار، وهي الأموال التي ضختها المصارف المركزية لدعم المصارف وأسواق المال العالمية لحمايتها من الانهيار.

ويضاف إلى حزم الإنقاذ هذه، التحفيز غير المباشر الذي منحته البنوك المركزية للشركات والأعمال التجارية عبر خفض نسبة الفائدة على الاقتراض،

إذ خفضت معظم البنوك المركزية نسبة الفائدة خلال الشهور الماضية، حيث انخفضت الفائدة إلى قرابة الصفر في الولايات المتحدة وبربطانيا، وإلى تحت الصفر في دول الاتحاد الأوروبي واليابان.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)



الثلاثة الماضية التي استفحلت فيها جائحة كورونا واضطرت فيها دول العالم لإغلاق اقتصاداتها وتطبيق قوانين العزل الاجتماعي.

وقد بلغت حزم الإنقاذ التي نفذتها الحكومات عبر وزارات الخزانة 10.4 تربليونات دولار، وهي أموال الإنفاق من الميزانيات الحكومية، بينما بلغ حجم التحفيز النقدي

■ \$18.4 Trillion Were Pumped by Governments & International Central Banks to Confront "Corona"

A report issued by "Bank of America" revealed that governments and central banks have pumped \$18.4 trillion so far to save global economies and financial markets from the corona's pandemic risks and devastating repercussions, which is equivalent to about 21 percent of global GDP or the size of the global economy.

According to the data, most of the rescue packages implemented by global governments took place during the past three months in which the Corona pandemic became worse and forced the countries of the world to close their economies and implement social exclusion laws. The rescue packages implemented by governments through the Treasury ministries amounted to 10.4 trillion dollars, which is spending money from government

budgets, while the amount of monetary stimulus implemented by the central banks in the financial markets and commercial banks amounted to 7.9 trillion dollars, which is the money that the central banks pumped to support banks and global financial markets to protect it from collapse.

In addition to these rescue packages, the indirect stimulus granted by the central banks to companies and businesses by reducing the interest rate on borrowing, as most central banks have reduced the interest rate during the past months, where the interest has decreased to about zero in the United States and Britain, and to zero in European Union countries and Japan.

Source (The New Arab Newspaper, Edited)